الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

دروس عبر الخط لمقياس:

الاقتصاد النقدي والمالي المعمق

أستاذة المقياس: مداس حبيبة

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2022-2023

المحور الثاني: مفهوم النقود والعرض النقدي

أخذت النقود في تطورها أشكالا مختلفة يمكن تقسيمها عبر ثلاث مراحل، مرحلة الاقتصاد الحقيقي أين لم يكن هناك وجود للنقد تماما، ثم مرحلة الاقتصاد النقدي السلعي أين اهتدى الإنسان لاستعمال مجموعة من السلع ذات قبول عام كي تلعب دور الوسيط النقدي وصولا إلى النقود في شكلها الحالي سواءً كانت قانونية تصدرها السلطات النقدية كالنقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة أو اختيارية تستمد قوة إبرائها من العرف والثقة التي يمنحها الأفراد في البنوك التجارية والنظام المصرفي عموما كالنقود الكتابية والنقود الالكترونية، وكلها تدخل ضمن مرحلة النقود المعاصرة.

أولا– تعريف النقود ووظائفها:

1– تعريفها:

تعرف النقود انطلاقا من وظائفها على أنها "أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط التبادل ومقياس ومخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة" وبذلك يشترط في النقود مجموعة من الخصائص أهمها:

- ✓ **القبول العام:** أي مدى قبولها من طرف أفراد المجتمع كوسيلة تقييم وأداة لتبادل السلع والخدمات.
- ✓ **الثبات النسبي في القيمة:** وهو ما توفره الندرة النسبية فيجب أن يكون النقد كافي للوفاء باحتياجات كافة المعاملات كما أن وجود عرض لانهائي للنقود بسبب وفرتها المطلقة يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدرجة كبيرة وهو ما يفقد الثقة في التعامل بها
- ✓ **التجانس وتماثل الوحدات:** أي أن كل وحدة من وحدات النقد يجب أن تماثل أي وحدة أخرى من الفئة نفسها وكذلك أن تتساوى القيمة الشرائية لجميع أنواع النقود حيث يمكن استبدال أي فئة من الفئات بعضها ببعض.
- ✓ **القابلية التجزئة:** دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها
- ✓ **صعوبة التلف وسهولة النقل والحمل:** أي أن تكون خفيفة الوزن وصغيرة الحجم.
- ✓ **صعوبة التزوير:** حيث يجب أن تتضمن طريقة صنع النقود ما يحقق منع تزويرها أو على الأقل تقليل إمكانية حصول ذلك من خلال رموز وعلامات يتم إخفاؤها ويصعب تقليدها.

2– وظائف النقود:

نميز في وظائف النقود بين الوظائف التقليدية المرتبطة بنشأتها والتي تمت بواسطتها التغلب على صعوبات المقايضة، وبين الوظائف العامة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وتطوره

أ– الوظائف التقليدية:

- ✓ **أداة ووسيط للتبادل:** وهي وظيفة مستمدة من قبولها من طرف الأفراد كأداة لتسوية المبادلات ويستطيعون من خلالها الحصول على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات في أي وقت
- ✓ **مقياس للقيمة:** أي أنها وحدة للحساب تنسب إليها قيم كافة السلع، وبذلك تسهل معرفة معدلات التبادل في السوق.
- ✓ **مخزن القيمة:** أي أن النقود بما تمثله من قوة شرائية يمكن أن تكتنز في لحظه معينة لتنفق في لحظة تالية من المستقبل، فهي وسيلة للادخار وحفظ القوة الشرائية إلى لحظات زمنية لاحقة

ب– الوظائف الحديثة (الاقتصادية):

- ✓ **النقود أداة للدفع المؤجل:** حيث يستطيع الأفراد استخدامها لتسديد ما بذمتهم من ديون آجلة وتظهر أهمية هذه الوظيفة من خلال التوسع الكبير في عمليات التعاقد الآجلة في حياتنا المعاصرة، أين سهلت عمليات البيع الأجل للمنتوجات والاقتراض من البنوك على أن يكون الدفع مقسطا على فترات لاحقة
- ✓ **النقود هي عامل من عوامل الإنتاج:** متمثلا في رأس المال الذي تطلبه العمليات الجارية والاستثمارية للمشروعات فهي تمنحها هامشا من الأمان في مواجهة أزمات السيولة مما يمكنها من الاستمرار في نشاطها.
- ✓ **النقود أداة من أدوات السياسة الاقتصادية:** حيث يمكنها التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي عبر توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية كحركة الاستثمار والإنتاج والدخل والتوظيف .... إلخ.
- ✓ **النقود أداة للهيمنة الاقتصادية:** حيث تعتبر قوة تمنع حائزها قدرة على فرض رغباته على بقية الوحدات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي الخارجي.

ثانيا – مفهوم الكتلة النقدية (العرض النقدي):

1- **تعريفها:** يدخل في إطار الكتلة النقدية كل ما ينطبق عليه مفهوم النقد واعتمادا على الوظيفة الأولى للنقود (كونها وسيط للتبادل) فإن الكتلة النقدية بمفهومها الضيق تمثل إجمالي وسائل الدفع الأساسية في المجتمع، والتي تصلح لتسديد الديون وأداة عمليات البيع والشراء. وبالتالي تشمل النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة والنقود الكتابية وتمثل السيولة التامة

غير أن بعض الاقتصاديين ينظرون إلى النقود بشكل أوسع وأكثر شمولا يرتكز على الوظيفة الثانية للنقد ومفهوم السيولة ويقصد بهذه الأخيرة إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة*، حيث تستطيع عدة أصول تأدية وظيفة النقود كمخزن للقيمة تتفاوت سيولتها من أصول حقيقة (منخفضة

* وعليه يتم تحديد درجة سيولة الأصول المالية اعتمادا على عنصرين رئيسيين هما: **الوقت** الذي يستغرقه في التحويل إلى سيولة تامة و**تكلفة التحويل** وتشمل التكلفة ثمن الوصول والحصول على النقود القانونية مقابل الأصل المحول

السيولة) إلى أصول مالية وتجارية (متوسطة السيولة) إلى أصول مرتفعة السيولة كالودائع الآجلة في البنوك التجارية وهي الأكثر اقترابا من مفهوم النقد. وقد أثار هذا الأمر الكثير من الجدل بسبب اختلاف وجهات النظر حول تحديد ماهية الأصول التي ينطبق عليها مفهوم النقد ولذلك ظهرت مجموعة من القياسات للعرض النقدي تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة التطور ونمو المؤسسات المصدرة لمختلف الأصول ذات درجة من السيولة، وسميت بالمجمعات أو التراكمات النقدية. ويقصد بها: مجموع وسائل الدفع المتوفرة في الاقتصاد مرتبة في شكل مجموعات، مصنفة وفقا لدرجة سيولتها (من اعلى دجة M_1 إلى ادناها M_4) خلال فترة زمنية معينة لدى الأشخاص المقيمين في الدولة، والكتلة النقدية في الجزائر مثلاً والعديد من الدول النامية تقتصر على مجمعين:

- M_1 (الموجودات النقدية السائلة) =النقود الورقية خارج الجهاز المصرفي+ النقود المعدنية المساعدة +النقود الكتابية والودائع لدى الخزينة.
- $M_1=M_2$ + أشباه النقود (الودائع لأجل في البنوك التجارية +ودائع التوفير)

بينما نجد في دول أخرى

- $M_2=M_3$ + الودائع لأجل في المؤسسات المالية الغير نقدية وسندات الحكومة قصيرة الأجل ويمكن أن تصل حتى M_4 إذا وجدت أصول أخرى ذات درجة من السيولة.

2- مكونات الكتلة النقدية:

وتشمل الكتلة النقدية ما يلي:

- **الأموال الجاهزة (الموجودات النقدية الجاهزة)**: وتشمل:

✓ **النقود الورقية**: وهي العملة المتداولة التي يصدرها البنك المركزي وتستعمل في كل المعاملات وتتكون من فئات متعددة ومحددة قانونا

✓ **النقود المعدنية المساعدة**: تستعمل في المعاملات التجارية الصغيرة وغالبا ما تكلف الخزينة بإصدارها

ويطلق على كل من النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة مصطلح النقود القانونية أو **القاعدة النقدية** وتختلف الرموز التي تشير إليها في المراجع (M_0/MB/BC) وهي المكون الأساسي للكتلة النقدية.

✓ **النقود الكتابية**: هي أرصدة الأفراد الجارية لدى البنوك التجارية

✓ **ودائع لدى الخزينة**: وتشمل الحسابات البريدية الجارية لدى الأفراد لدى مراكز الصكوك البريدية.

- **الأموال الشبة نقدية (أشباهها)**: وهي أصول مرتفعة السيولة أي التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبأقل خسارة وبدون فقدان القيمة الرأسمالية لها وتضم الودائع لأجل في البنوك التجارية وحسابات الادخار والتوفير

- ✓ **الودائع لأجل:** وهي الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة مقابل فائدة، هذه الودائع تتميز بقيمتها الرأسمالية المؤكدة والمضمونة، فهي مستودع جيد للقيمة وإن لم تكن وسيطا للتبادل. بل إنه على ضوء العرف المصرفي السائد في الدول المتقدمة حيث تسمح البنوك التجارية لعملائها بسحب ودائعهم الزمنية قصيرة الأجل دون التقيد بأجل استحقاقها بعد استيفاء بعض الشروط كالتخلي عن مقدار الفائدة المستحقة على المبلغ المسحوب، وهو ما يجعلها مرتفعة السيولة.
- ✓ **ودائع التوفير (الودائع تحت الطلب على الدفتر):** وهي ودائع ادخارية لدى البنوك التجارية تدفع عليها فوائد قليلة نسبية (لأنها قابلة للإيداع والسحب) وتسحب عند الطلب دون استعمال الشيك ولكن بواسطة الدفتر وهي ودائع شخصية أي أنها لا تستعمل في الدفع المباشر مثل الودائع تحت الطلب، إذ لا بد من قيام صاحبها بسحبها أولا ثم استعمال المبلغ المسحوب بتسديد دينه وهو الأمر الذي يقلل من سيولتها.

إذا الكتلة النقدية M عموما تتكون من القاعدة النقدية M_0 والودائع لدى المؤسسات المالية D التي تنقسم بدورها إلى الودائع لدى البنوك التجارية DC والودائع خارج البنوك التجارية DA أي لدى باقي المؤسسات المالية غير النقدية. والودائع لدى البنوك التجارية DC بدورها تنقسم إلى الودائع الجارية DCC والودائع لأجل DCT. وأخيرا تنقسم الودائع جارية DCC إلى حسابات جارية (الحسابات التي تسحب بالشيكات) وحسابات التوفير والادخار وهي ودائع تحت الطلب على الدفتر.

3- العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

يقصد بها العوامل التي تؤثر في كمية النقود داخل الدولة فتؤدي إما لتوليد أو زيادة النقود المتداولة وإما إلى إنقاصها من التداول وهذا يعني أن للكتلة النقدية أجزاء مقابلة في **الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي** تفسر حجمها أو سبب إصدارها**.** وباختصار مقابلات الكتلة النقدية هي أصول مؤسسات النظام النقدي (البنك المركزي والبنوك التجارية) مجتمعة، والكتلة النقدية ومكوناتها المذكورة سابقا ما هي إلا خصوم لهذه المؤسسات.

جدول 1: ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
- الاحتياطات الإجبارية Ro - قروض مقدمة للاقتصاد C	- الودائع بأنواعها D - إعادة تمويل الاقتصاد Ref

جدول2: ميزانية القطاع المصرفي(البنوك)

الموجودات	الالتزامات
– ذهب وعملات أجنبية OD – قروض للخزينة العامة CTP – إعادة تمويل الاقتصاد Ref	– الأوراق النقدية B – الاحتياطات الإجبارية Ro

وبجمع الميزانيتين نحصل على الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي وتظهر فيها الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها:

مجموع الالتزامات (الخصوم) = مجموع الموجودات (الأصول)

$OD+ CTP + Ref + Ro + C = B + Ro + D + Ref$ ⟸

وبمقابلة الطرفين يتبقى لنا: $OD+ CTP + C = B + D$

الكتلة النقدية = مقابلات الكتلة النقدية

جدول 3: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

الموجودات	الالتزامات
– ذهب وعملات أجنبية OD – قروض للخزينة العامة CTP – قروض مقدمة للاقتصاد C	– الأوراق النقدية B – الودائع بأنواعها D
مقابلات الكتلة النقدية	**الكتلة النقدية**

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية. أي أن الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى الغير مصرفية كالأفراد والمؤسسات والحكومة، ويبدو المقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول الغير نقدية التي بحوزة الجهاز المصرفي.

وتشمل المقابلات العناصر التالية:

أ. الذمم على الخارج (رصيد الدولة من الذهب أو العملات الأجنبية):

يؤثر رصيد الذهب والعملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي نتيجة عمليات التصدير والاستيراد أو إثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثمارات أو قروض، حيث ينتج عن العمليات التجارية بين الدول

وحركات رؤوس الأموال إلى أن يمتلك كل بلد احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية فالصادرات مثلا تعني زيادة الإنتاج وتحقيق فائض يرسل إلى الخارج وعادة يحصل المصدرون على قيمة صادراتهم في شكل عملات أجنبية، وحيث أن هذه العملات لا تمثل قوة شرائية داخلية فإنهم يتوجهون إلى البنك المركزي عن طريق بنوكهم التجارية طالبين تحويلها إلى نقود وطنية فيقوم البنك المركزي بإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، أي أن عمليات التصدير تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة الاستيراد

ب. الائتمان المقدم للاقتصاد:

تقدم القروض للاقتصاد عن طريق البنوك التجارية حيث تمول هذه الأخيرة العمليات الاقتصادية للأفراد والمشروعات عندما تكون وسائل الدفع السائلة في حوزتهم غير كافية. ولذلك يلجؤون إلى البنوك لتقدم لهم المبالغ اللازمة لذلك في شكل قروض مباشرة أو خصم بعض الأوراق التجارية، وهو ما يزيد من كمية النقود الكتابية. كما أن البنوك التجارية عندما تحتاج لسيولة تلجأ إلى البنك المركزي لتطلب منه قروضا مباشرة أو لتعيد خصم أوراقها التجارية فيصدر البنك المركزي نقود قانونية لتلبية حاجة البنوك ومن ثم الاقتصاد، وبالتالي يتغير حجم الكتلة النقدية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على هذا الائتمان.

ت. الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية:

تمثل الخزينة الكيان المالي لدولة وكثيرا ما تطلب قروضا من البنك المركزي لتغطية العجز في الميزانية العامة مقابل سندات تعترف فيها بمديونيتها، تسمى أذونات الخزينة. ويصدر البنك المركزي بقدر قيمتها نقودا قانونية، وبالطبع تستخدم الدولة هاته النقود في الإنفاق العام فتزداد النقود المتداولة لدى الأفراد والمشروعات الذين قدموا خدمات لها، كتسديد أجور العمال وتقديم الإعنات وبذلك ترتق كمية النقود المتداولة وتزداد الكتلة النقدية.

وعليه تكون مؤسسات النظام النقدي الأطراف الرئيسية المؤثرة على مقابلات الكتلة النقدية ومن ثم على حجمها:

- ❖ حيث يؤثر البنك المركزي عليها من خلال:
  - ✓ القروض المقدمة للخزينة العمومية أو للبنوك التجارية وهما **فقط** اللذان يستطيعان التعامل مع البنك المركزي من حيث **الإيداع والتمويل**.
  - ✓ إصدار مقابل للذهب والعملات الأجنبية التي يتحصل عليها مقابل عمليات التصدير، السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الهبات والمساعدات المقدمة للدولة من الدول الأخرى أو من المؤسسات النقدية الدولية. فهذه العمليات تزيد من مقدرة البنك المركزي على الإصدار وبالتالي تزيد القاعدة النقدية M_0 المكون الأساسي للكتلة النقدية
- ❖ وتؤثر البنوك التجارية على المقابلات ومن ثم على M من خلال:
  - ✓ القروض المقدمة للخزينة العمومية.

✓ القروض المقدمة للاقتصاد أي للأفراد والمؤسسات الاقتصادية: حيث ينتج عن الأموال التي تقدمها البنوك التجارية لهم خلق للنقود الكتابية وبالتالي تزيد الكتلة النقدية.

وأخيرا نشير إلى أن القروض المقدمة للخزينة تكون مؤثرة في حجم الكتلة النقدية فقط إذا كانت:

- عبارة عن قروض مباشرة من البنك المركزي ينتج عنها إصدار جديد للنقود ومن ثم زيادة القاعدة النقدية.
- عبارة عن قروض غير مباشرة من البنك المركزي أيضا إذا قام هذا الأخير بشراء سندات حكومية في إطار السوق المفتوحة كأحد أدوات السياسة النقدية التوسعية، حيث يساهم في تمويل الخزينة بشكل غير مباشر ومن ثم يؤثر في الكتلة النقدية.
- عبارة عن قروض مقدمة من البنوك التجارية، حيث تساهم في زيادة النقود الكتابية ومن ثم زيادة M.

أما إذا قامت الخزينة بطرح سنداتها للجمهور والأفراد على سبيل الاقتراض فهنا لا يتأثر حجم الكتلة النقدية على الإطلاق.